وزير الشئون القانونية يقدم إيضاحات حول مشروع قانون العدالة الانتقالية أمام فريق المصالحة والعدالة

صنعاء/سبأ

استمع فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني بمؤتمر الحوار الوطني، في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عبد الباري دغيش، إلى إيضاحات قدمها وزير الشئون القانونية الدكتور محمد أحمد المخلافي حول مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ومبررات إعداد مشروع القانون قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني.

وقال الوزير المخلافي :" تلك المبررات تتعلق بقانون العفو والذي تم إحالته إلى مجلس النواب من قبل الحكومة ولم يكن محل توافق وجرى سحبه، ثم جرى التوافق عليه بين الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية، وحينها كان هناك رأي أن يصدر قانون للعدالة الانتقالية ويشمل في طياته العفو، وأن لا يكون هناك قانون مستقل بالعفو لأن الأساس هو إيجاد مصالحة وطنية والمدخل إليها هو قانون للعدالة الانتقالية وكان هذا الأمر قبيل الانتخابات الرئاسية، وكان هناك قلق بأن لا يهتم طرف من الأطراف بالانتخابات الرئاسية وتكون تلك الانتخابات حالة خلافية وليست توافقية ".

وأضاف :" هناك من أصر على أن يجري إصدار قانون العفو باعتباره محدود المواد بعكس قانون العدالة الانتقالية الأشمل الذي يحتاج إلى وقت طويل للمناقشة، حينها جرى الاجتماع على أن يصدر قانون العفو ثم يليه مباشرة صدور قانون العدالة الانتقالية مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا القانون لن يكون التشريع النهائي وأن مؤتمر الحوار سيتخذ قرارات تحتاج إلى تشريع".

وتابع :" لو رجعتم إلى قانون العفو ستجدون أنه منصوص فيه أن تضع الحكومة مشروع أو مشاريع قوانين للعدالة الانتقالية وكان مأخوذ بعين الاعتبار أن هذا تشريع أولي وستأتي التشريعات التالية كنتيجة من نتائج مؤتمر الحوار الوطني، وبطبيعة الحال نحن نأخذ بعين الاعتبار أن قرارات مؤتمر الحوار الوطني ملزمة للدولة وملزمة للعملية التشريعية القادمة".

وأشار وزير الشئون القانونية إلى أن المبرر الثاني لإصدار مشروع القانون قبل انعقاد المؤتمر يتمثل في التقديرات بأن صدور القانون قبل انعقاد المؤتمر يخلق أجواء إيجابية خاصة لدى الفئات المتضررة من الصراعات السياسية والضحايا وأهالي الضحايا لاسيما عندما تكون المتضررة "مناطق" في اليمن.

وقال :" أردنا أن يأتي مؤتمر الحوار الوطني وهناك مناخ إيجابي وشعور بأن هناك جدية لحل مشكلات الماضي وتجاوز انتهاكات الحقوق والحريات السابقة، إلى جانب مساعدة المؤتمر لتحديد اتجاهات في القانون كون مؤتمر الحوار سيقوم بوضع محددات لتحقيق العدالة الانتقالية وهذه المحددات تضمنتها المادة 16 وكان من ضمنها أن هيئة الانصاف والمصالحة ستقدم للمؤتمر تقرير متطلبات العدالة الانتقالية وتقريرا عن الاحتياجات التي ستقف أمام الهيئة لتقوم بتطبيق القانون وتقريراً عن حجم المشكلات المتعلقة بالعدالة الانتقالية".

وأكد أهمية تهيئة الأجواء في مساعدة المؤتمر ليتخذ قرارات فيها الكثير من الوضوح فيما يتعلق بحالة الاختفاء القسري والآثار التي ترتبت على الصراعات في المناطق.. لافتا إلى أهمية أن يستفيد الفريق من هذه المادة لوضع محددات للعدالة الانتقالية.

وأشار إلى أن السبب الثالث في إعداد مشروع القانون هو الاستفادة من الحماس الدولي في دعم العدالة الانتقالية وتقديم الدعم سيما في ظل مخاوف من أن يتحول هذا الدعم من اليمن إلى بلد آخر.

وأكد وزير الشئون القانونية على أهمية ما سيخرج به فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني من محددات للعدالة الانتقالية والتي سيتم تقديمها إلى الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار، مشيراً إلى أهمية الوقوف أمام المسائل الخلافية من مشروع القانون وإيجاد الحلول الملائمة لها.

وقال :" بالنسبة لعلاقة العدالة الانتقالية بالمصالحة الوطنية، فنحن حينما أعددنا مشروع قانون العدالة وجدنا أن المصالحة الوطنية لها شقان، الأول سياسي وسوف يتحقق من خلال الوفاق الوطني الذي سيحدد رؤية المستقبل وإيجاد القواسم المشتركة بين قوى المجتمع المختلفة ومصالحه المختلفة، وإيجاد رؤية للدولة القادمة والنظام السياسي القادم وشكل نظام الحكم، وإيجاد حلول حقيقية للمشكلة التي أدت إلى الانقسامات التي نعيشها سوء كانت انقسامات سياسية أو مجتمعية أو جهوية، وهذه المصالحة تتحقق من خلال النتائج الكلية لمؤتمر الحوار الوطني".

وأضاف :" أما الشق الآخر فهو الشق السياسي المجتمعي وهو إيجاد مصالحة مع أفراد المجتمع وبين أفراد المجتمع وهذا ما تطرق إليه مشروع القانون، ومن ثم فإن العدالة الانتقالية تحقق جزءاً من المصالحة السياسية".

واستطرد قائلا:" تحقيق العدالة الانتقالية يسهم في أن تكون هناك مساهمة فعلية لتحقيق المصالحة السياسية ولهذا جاء تقديم العدالة الانتقالية على المصالحة السياسية باعتبارها جزءاً منها وبتحققها سيتم تحقيق جزء من المصالحة الوطنية أيضا".

وحول الخلاف في الإطار الزمني أفاد وزير الشئون القانونية بأنه تم إعادة النظر في هذه المادة والاعتماد على الاطار الموضوعي من خلال أن كل الضحايا مشمولون في قانون العدالة الانتقالية، وسيقاس توفر الحق من عدمه من خلال وجود ضرر قائم ومستمر وبالنسبة للتطبيق ويتم على مراحل ابتداء من الأحدث فالأسبق أي من 2011م ومن ثم ما قبله وأعطي للهيئة ترتيب هذه المراحل وقد تعود إلى 2007م ثم 1994م ثم إلى ما قبل الجمهورية اليمنية بمراحلها المختلفة حيثما توفرت إمكانيات لتوفير ظروف تطبيق العدالة الانتقالية.

وأوضح بخصوص ما يتعلق بالضرر المستمر بأن مشروع القانون لم يعرفه ولكنه ترك المجال للهيئة لتحديد هذا الضرر المستمر لأنه لا يستطيع القانون أن يحيط بدائرة الضرر المستمر.

واستعرض عدداً من الأمثلة ومنها حالة الإختفاء القسري الذي يعد ضرراً مستمراً أيا كان الزمان الذي قد مر على الأشخاص الذين اختفوا قسراً ومن الضرورة أن يجري تحديد مصير هؤلاء إذا كانوا قد توفوا بأن يسلم رفاتهم إلى أهاليهم وغيرها من الإجراءات التي نص عليها المشروع، وكذا موضوع التعذيب حيث يظل الضرر مستمراً بالنسبة للضحية، وأيضاً فقدان العوائل لعائليهم إذا كانت هناك عوائل مازالت تحتاج لرعاية الدولة بسبب فقدانهم لعائليهم وهكذا.

وقال :" هناك بعض المسائل لو حدد مشروع القانون دائرتها فلن يستطيع أن يحصيها بالدقة وبالتالي قد يحرم الضحايا من التمتع بالحقوق وبالتالي ستوجد مشكلة، ولذلك ترك هذا الأمر مفتوحاً لهيئة الإنصاف والمصالحة".

وحول الكشف عن الحقيقة أشار وزير الشئون القانونية إلى أن ما لم يشتمله القانون في هذا الجانب هو الاستماع للمشتبه بهم في ارتكاب الانتهاكات وهو الوحيد الذي لم يرد في مشروع القانون، أما بقية العناصر فقد وردت.

وأفاد حول جبر الضرر إلى أن استرداد الحقوق تضمنت في المشروع نصاً واضحا وهو في المادة السابعة من مشروع القانون حول استرداد الحقوق وتتعلق بجانبين الأول الحقوق الوظيفية التي جرى سلبها من أصحابها بدون وجه حق ومايزال بالامكان استردادها فهذه من الحقوق التي يمكن استردادها، الثاني استرداد الحقوق المالية المتعلقة بالممتلكات وهذا ورد فيه نص واضح.

وحول قانون الحصانة قال وزير الشئون القانونية :" قانون الحصانة لم يعط حصانة كاملة إلا لشخص واحد وهو الرئيس السابق، وما عداه لا يتمتعون بحصانة كاملة وإنما بالعفو من الملاحقة الجنائية فيما يتعلق بالانتهاكات التي تم ارتكابها أثناء أداء الواجب الوظيفي فالعفو متعلق بهذا الجانب وليس له علاقة بالحصانة على الأموال ولا غير ذلك ولا حتى الانتهاكات التي ارتكبت من أي شخص وهو لا يؤدي وظيفته، فهذا الأمر يجعل المطالبة باسترداد الحقوق سواء كانت العامة أو المجتمع المتعلقة بالدولة أو حقوق الأفراد فإن قانون العدالة الانتقالية يؤكد على هذه الحقوق".

وتطرق إلى عدد من الجوانب التي أوردها مشروع القانون حول الانتهاكات الجسيمة.

وأشار إلى أن العملية السياسية التي نمر بها هي حاسمة وأن الكثير حتى الذين لا يقبلون بها من الناحية الشكلية يقبلون بها من الناحية العملية. لافتا إلى أن من قبلوا بالعملية السياسية كان ومايزال تقديرهم هو منع انزلاق اليمن إلى الحرب الشاملة والفوضى وهو ما يستحق التضحية بما هو أدنى منه وليس هناك من إمكانية ماثلة للتغيير في اليمن إلا بالوفاق الوطني والمصالحة الوطنية وتجارب اليمن أظهرت أن الغلبة لا تؤدي نتيجة حقيقية لا للغالِب ولا للمجتمع فالغالب اليوم هو غداً مغلوب.

ومضى قائلا :" نحن عندما ندعوا إلى التسامح والعفو ليس من قبيل الدعوة الأخلاقية فحسب رغم أنها تستحق ذلك، وإنما أيضاً من إدراكنا لخبرة تاريخية أثبتت بأن الغلبة واستمرار دوران العنف والغلبة لن تحقق لليمن إلا المزيد من الضعف والفشل والويلات".

وأشار إلى أن أطراف العملية السياسية تقع عليهم مسؤولية قانونية وهي أن تهيئ كافة العوامل والظروف لإنجاح العملية السياسية، كون إعاقتها هو نوع من عدم الوفاء بالتزاماتها، وكل طرف أو حزب من الأحزاب يسعى إلى إعاقة العملية السياسية هو مسؤول أمام المجتمع اليمني والمجتمع الدولي.. لافتاً إلى أن اليمن بحاجة إلى دولة القانون والتحديث التي تحتاج إلى علاقات جديدة تربط المواطنين ببعضهم، علاقات سياسية وليست عقدية ولا فئوية.

وأفاد بأن الدولة المدنية الحديثة تتمثل في إعادة بناء مؤسسات المجتمع على أسس ديمقراطية.. مؤكداً أن المخرج الوحيد لليمن قيام الدولة المدنية الحديثة بعناصرها الأربعة المواطنة المتساوية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية.

وأشار إلى أن العمل في إطار فريق العدالة الانتقالية يؤمل منه الخروج برؤية عمل شاملة لبناء المستقبل بما في ذلك ما يتعلق ببناء الدولة المدنية.

وتطرق الوزير المخلافي إلى تشكيل هيئة الانصاف والمصالحة وفقاً لمشروع القانون ..لافتاً إلى الدور الذي سيقوم به مؤتمر الحوار في هذا الجانب من خلال اقتراح بعض المحددات.

وأشار إلى أن الهيئة ستمثل بنسبة 30 % للمرأة كحد أدنى، فيما سيتم تمثيل الضحايا بثلاثة أشخاص من واقع 11 شخصاً.. مستعرضا عدداً من الجوانب المتعلقة بصلاحية الهيئة الكاملة في اتخاذ إجراءات سواء فيما يتعلق بالتحقيق أو اتخاذ التدابير لمن يتم استدعاؤهم في التحقيق، وكذا إلزام الحكومة بتنفيذ قراراتها بصورة فورية ومتكاملة.

الاشول يحث على تفعيل الإشراف التربوي لتصحيح الاختلالات التعليمية

صنعاء/سبأ

أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الاشول ضرورة تفعيل دور الإشراف والتوجيه التربوي بما يضمن تصحيح الاختلالات والممارسات الخاطئة المواكبة للعملية التعليمية في المدرسة.

وأشار خلال زيارته للمشاركين في ورشة التدريب التكميلية للمشرفين التربويين أمس بصنعاء إلى حرص الوزارة على رفع قدرات الموجهين والمشرفين التربويين في اطار خطة الوزارة لتحديث وتحسين العملية التعليمية باعتبار الإشراف والتوجيه التربوي من اهم أولويات قيادة الوزارة.

وتطرق في الورشة التي ينظمها مشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة بالتعاون مع البنك الألماني للتنمية " KFW "على مدى خمسة أيام بمشاركة 40 مشرفا تربويا من محافظات (لحج، تعز، أبين، حضرموت" المكلا، سيئون"، واب) إلى دور المشرف التربوي تجاه ما يتعلق بمكونات المدرسة ابتداء من الطالب ومروراً بالبيئة المدرسية الجاذبة والمعلم وانتهاء بالإدارة المدرسية وذلك في سبيل التطوير الشامل للمدرسة.

ودعا الوزير الأشول المشرفين والموجهين التربويين إلى تفعيل أدوارهم في تحقيق التجويد والاعتماد المدرسي لضمان الارتقاء بمخرجاتها بما يواكب احتياجات بناء اليمن الجديد.

وبين أنه تم اختيار 39 مدرسة في المحافظات الخمس المستهدفة من مشروع تطوير التعليم الثانوي ليتم فيها التطوير الشامل منها 50 مدرسة سيتم إعادة تأهيلها فيما سيتم بناء 43 مدرسة جديدة .

واستمع الوزير الاشول من المشاركين في الورشة إلى همومهم واحتياجاتهم للارتقاء بعملية الإشراف التربوي وتفعيل دورها في تصحيح الاختلالات والممارسات الخاطئة المواكبة للعملية التعليمية في المدرسة.

مساحة خضراء

النظافة سلوك وثقافة تبدأ من الانسان

فؤاد عبدالقادر

النظافة ثقافة ووعي لدى الإنسان يكتسبها من المعرفة، كما أنها سلوك حضاري يومي يجب أن يتميز به الإنسان، نظافة في البدن، ونظافة في الشارع والبيت والعمل والمدرسة والجامعة.

في الشارع العام يتحمل المواطن نظافة شارعه من أي قذارة تخدش العين وتسبب القرف في العمل والمدرسة، يتحمل مسؤولية أناقة المدرسة ومقر العمل كل الذين يستفيدون من المكان، العمل جماعي، والحملة الوطنية للنظافة رائعة وجميلة، لكن الأجمل أن تستمر وتصبح عادة لدى الإنسان، لأن الإنسان هو أساس التغيير إلى الأجمل والأفضل.

الإنسان هو النظافة، وهو الحضارة، كل ذلك لا يعفي الحكومة وأمانة العاصمة من المسؤولية المباشرة ممثلة بمشروع النظافة، الذي يجب عليه الالتزام بمواعيده ومتابعته ومراقبته للشارع، يا عالم نحن نود أن نخلق عاصمة نظيفة وأنيقة نفتخر بها ونتباهى بها أمام شعوب العالم.

أعتقد أن النظافة، نظافة المدن، تبدأ من نظافة الإنسان بملبسه وبدنه وتعامله الخلاق مع الناس، كل الناس، هنا تصبح النظافة لدى الإنسان ضرورية وهامة.

وزيرة العدل الأريترية تلتقي القائم بأعمال سفارة بلادنا بأسمرة

أسمرة/سبأ

التقت وزيرة العدل بدولة أريتريا أمس القائم بأعمال سفارة بلادنا بأسمرة محمد العزاني.

وجرى خلال اللقاء نقل رسالة خطية من وزير العدل القاضي مرشد العرشاني تتعلق بتعزيز العلاقات وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين وزاراتي العدل في البلدين الشقيقين.

من جهتها أعربت وزيرة العدل الأريترية عن شكرها وتقديرها لوزير العدل اليمني ورغبتها بتوسيع آفاق التعاون الثنائي، لا سيما في المجال العدلي.

تشييع جثماني الشهيدين الصيادي والدميني بصنعاء

صنعاء/سبأ

شيعت قيادتا وزارتي الدفاع والداخلية أمس شهيدي الواجب الملازم ماجد مجاهد الصيادي والجندي مأمون فيصل الدميني اللذين استشهدا في محافظة الحديدة في الـ 2 ابريل الماضي أثناء أدائهما الواجب في قوات الأمن الخاصة من قبل عصابة تمارس أعمال التقطع والحرابة بمدينة الحديدة.

وشيع جثمانا الشهيدين في موكب جنائزي مهيب تقدمه اللواء الركن علي محمد صلاح مستشار وزير الدفاع واللواء فضل يحيى القوسي قائد قوات الأمن الخاصة واللواء أحمد محمد الولي رئيس هيئة الدعم اللوجستي بوزارة الدفاع.

وجرت مراسيم التشييع بمجمع العرضي بعد الصلاة عليهما حيث شيع الجثمانان الطاهران إلى مقبرة الشهداء بمنطقة الحفاء.

حضر مراسيم التشييع أسرتا الشهيدين وزملائهما وعدد من الضباط والقيادات العسكرية والأمنية والشخصيات الإجتماعية.

ضبط عصابة متخصصة في السرقة بذمار

ذمار/سبأ

ضبط أمن مديرية جهران بمحافظة ذمار عصابة متخصصة بالسرقة مكونة من خمسة أشخاص ينتمون لأسرة واحدة تضم الأب وثلاثة أبناء وأحد أقاربهم.

وأوضح مدير عام شرطة محافظة ذمار العميد عبد الكريم العديني لـ(سبأ) أن شرطة مديرية جهران تمكنت من ضبط العصابة بعد عملية تحر وبحث واسعة باعتبار أعضائها من ذوي السوابق ومن المطلوبين أمنيا .

فريق الحوار يزور لجنة الحريات وحقوق الانسان بمجلس النواب

صنعاء/ سبأ

قام فريق الحقوق والحريات بمؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة أحمد محمد النويرة بزيارة إلى لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب وذلك في إطار النزول الميداني ونشاط الفريق .

واستمع فريق الحقوق والحريات إلى شرح من قبل المعنيين في لجنة الحريات بالنواب على مهام اللجنة ونشاطها في المجالين التشريعي والرقابي وكذا المعاهدات والاتفاقيات والقوانين التي وقفت عليها اللجنة في سياق نشاطها خلال الفترة الماضية.

وتعرف على التوصيات التي اقترحتها اللجنة على المجلس الذي قام بتوجيهها إلى الحكومة في مجالات الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وقد قدم أعضاء الفريق عدداً من الأسئلة الإستيضاحية للمعنيين في اللجنة وتلقوا الردود منهم.

البنك الدولي يناقش معطيات التطوير المستمر للإدارة العامة المالية

ابو ظبي/ محمد محمد إبراهيم

تشارك اليمن في مناقشات ومداولات منتدى الإدارة العامة المالية المنعقد في أبو ظبي خلال -13 15 مايو الجاري الذي يقيمه المكتب الإقليمي للبنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا واليمن.

وقال الدكتور فضل عبد الكريم الشعيبي وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة: إن مشاركة اليمن في هذه التفاعلة ممثلة بوزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والبنك المركزي اليمني تأتي في إطار المواكبة والحرص على الإستفادة من تجارب الآخرين، مشيداً بجهود البنك الدولي في تنظيم ودعم هذا الجمع الذي يتيح فرص تبادل الخبرات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واليمن للتعرف على معطيات جديدة حول إصلاح الإدارة العامة المالية (الموازنة –الرقابة والمراجعة الداخلية – والمشتريات)، ولما يكفل التطوير المستمر..

وأوضح الشعيبي: إن منتدى الإدارة العامة المالية يرتكز في أساسه التقييمي والمعرفي التحديثي على ثلاث محاور هامة الأول نظام إعداد الموازنة العامة من خلال التركيز على أفضل المعايير الدولية في إعدادها، وأنواع الخطط الأهم كالخطة متوسطة المدى، وكيفية الربط بين أهداف وأولويات الحكومة وخططها وسياساتها وبرامجها وبين إعداد الموازنة.. فيما يشمل المحور الثاني الأدوات الأفضل والأساليب الحديثة الخاصة بإصلاح نظام المشتريات والمناقصات والمزايدات، أما المحور الثالث المتضمن الرقابة والمراجعة الداخلية فيرتكز علي إفادة المشاركين في كيفية الاستناد على معايير المنظمة الدولية لهيئات التدقيق والرقابة العليا (الأنتوساي) ، وكذا معايير الشفافية الواردة في منظمات الشفافية سواء المعدة من قبل صندوق النقد الدولي أو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (oecda).. إضافة إلى مؤشرات الموازنة المفتوحة والغرض منها وكيفية إيصال معلومات الموازنة إلى الجمهور وإلى المجالس التشريعية ومنظمات المجتمع المدني وإلى الاعلام والباحثين، لغرض التعرف على ما إذا كانت الممارسات والتصرفات المتعلقة بإنفاق المال العام والتصرف فيه والتخصيص بين الاستخدامات المختلفة مقبولة أم لا.

تجدر الاشارة إلى أن جلسات المنتدى تعقد على مدى ثلاثة أيام في أبو ظبي بمشاركة دولية واسعة، ويشارك من اليمن كوكبة من كوادر وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وعضو لجنة الإعلام بالبرلمان عبد المعز دبوان، أخصائي الإدارة المالية للبنك الدولي بصنعاء معاذ الربيدي، وقبول المتوكل من منظمات المجتمع المدني والإعلامي محمد عبد الماجد العريقي..

العاصمة صنعاء تستعد للاحتفال بالعيد الوطني الـ23 للجمهورية اليمنية

صنعاء/سبأ

ناقشت اللجنة الفرعية للاحتفالات بأمانة العاصمة أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي أمين جمعان التصور الخاص بالاحتفال بالعيد الوطني الـ 23 للجمهورية اليمنية 22 مايو .

وتطرق الاجتماع إلى الموجهات العامة للاحتفالية التي سيتم إقامتها وتتضمن احتفالية كبرى على المستوى العام المحلي ،ومشاركة كل مديريتين بفعالية احتفالية خطابية وفنية وفعالتين للقطاع التربوي والطلابي والشباب والرياضة بإجمالي عدد 8 فعاليات احتفالية .

وأكد أمين محلي الأمانة أهمية مشاركة جميع الجهات في وضع التصورات المناسبة الخاصة بالاحتفالية وبرامجها وشعاراتها وفقراتها ليتسنى إقرارها ومعرفة كل جهة لمهامها الحقيقية والقيام بتنفيذها على أكمل وجه وإبراز الحدث بصورة مشرفة تُجسد أهمية الوحدة اليمنية لدى الجميع .

ووجه الجهات المعنية بتهيئة الأجواء المناسبة للفعاليات الاحتفالية من حيث الاهتمام بأوضاع الإنارة وصيانتها ورفع الأعلام والشعارات الوطنية، وصور الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية والزينة في الشوارع الرئيسية والحدائق والمتنزهات العامة .

حضر الاجتماع وكيل أمانة العاصمة لقطاع المالية وتنمية الموارد محمد يحيى الظرافي ووكيل الأمانة حسين المرتني ومدير أمن العاصمة العميد الدكتور عمر عبدالكريم وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية المعنية .

(26) دبلوماسيا يتدربون على تعزيز واحترام حقوق الإنسان

صادق السماوي

اختتم أمس بصنعاء البرنامج التدريبي للدبلوماسيين اليمنيين على حقوق الإنسان الذي نظمته على مدى أربعة أيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ممثلة في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ومكتب المفوضية السامية في اليمن بالتعاون مع وزارة الخارجية اليمنية

واستهدف التدريب 26 دبلوماسيا من كوادر وزارة الخارجية في اليمن في إطار اهتمام مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لتطوير مقاربة إقليمية ووطنية قائمة على تعزيز واحترام حقوق الانسان من خلال العمل الدبلوماسي.

وتلقى المشاركون تدريبات عن أهمية وضرورة التدريب للدبلوماسيين على حقوق الانسان وكذلك إعطاء نظرة للتطور التاريخي لفكرة حقوق الانسان من المفهوم إلى الاتفاقيات الدولية الملزمة والنظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال نشأته والظروف التاريخية التي شكلت الحاجة إلى نظام دولي يعزز من مكانة حقوق الانسان ويعلي شأنها. وكذا الالتزامات المترتبة على اليمن.

كما تم التطرق إلى نظام الحماية الدولية والمتمثل في نظام الآليات التعاهدية وآلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وتم أيضا الاطلاع على التوصيات التي نتجت عن الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان والخاصة باليمن.

بمشاركة 80 باحثاً

المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني يدشن فعالياته اليوم بصنعاء

صنعاء - سبأ

تنطلق اليوم الأربعاء بصنعاء فعاليات المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الذي يستمر ستة أسابيع بمشاركة 80 أكاديميا وباحثا من مختلف الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية ومراكز الدراسات والبحوث.

ويتوزع الباحثين على أربع فرق عمل رئيسة تشمل الفريق الاقتصادي الذي يرأسه الدكتور يحيى المتوكل والسياسي برئاسة الدكتور امين الغيش ، والاجتماعي برئاسة الدكتورة عفاف الحيمي والفريق القانوني برئاسة الدكتور علي المصري.

ويتكون كل فريق من 20 باحثا وباحثة سيناقشون مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، بحيث تشمل مختلف المحاور التي يناقشها مؤتمر الحوار الوطني الشامل وفي مقدمتها شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي ووضع دستور جديد للدولة.

وأوضحت رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التحضيرية الدكتورة وهيبة فارع إن فكرة المؤتمر الأكاديمي جاءت تعزيزا لمبدأ المشاركة الوطنية واستشعارا للدور الوطني للباحثين حتى ؟ تكون مغيبة عن اهم حدث وطني يقع على عاتقة تحديد ملامح مستقبل الدولة المدنية الحديثة القائمة على مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون.

وأشارت الدكتورة وهيبة فارع إلى أن ما يميز المؤتمر انه سيقدم رؤى علمية بعيدا عن التجاذبات الحزبية والمناطقية والمذهبية ، وسيكون عونا لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بالافكار والرؤى البناءة.

ونوهت إلى ان المشاركين في المؤتمر قد تداعوا للمشاركة في هذا الحدث البارز بطوعيه وجهود ذاتية بعد أن بادرت جامعة الملكة أروى بالدعوة للمؤتمر بالتنسيق مع عدد من الجامعات ومراكز البحوث التي ستستضيف عقد عدد من ورش العمل لفرق العمل المختلفة المنبثقة عن المؤتمر الأكاديمي.

ويهدف المؤتمر إلى تقديم رؤية علمية أكاديمية داعمة ومكملة لرؤية مؤتمر الحوار الوطني وفي ذات الوقت تلبي مطالب فئات المجتمع المختلفة التي ترغب في تقديم رؤاها وأفكارها لبناء الدولة المدنية الحديثة .

كما يهدف إلى توظيف إمكانات المؤسسات العلمية والبحثية في خدمة المجتمع وقضاياه الوطنية لإرساء المسار الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والمساواة في اليمن الجديد ودفعهم نحو تقديم أفكارهم ومناقشتها بما يعزز مبدأ المشاركة الحقيقية وتحفيزها.

ومن المتوقع أن تخلص فرق العمل إلى رؤية متكاملة للتعامل مع القضايا الوطنية المختلفة وتوضيح الخطوات الهادفة لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ومقترحات التدابير التي تشمل عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل وكذا اقتراح السبل القانونية التي تعزز حماية حقوق المجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة والأقل حظا.

وتقسم فعاليات المؤتمر على ثلاث مراحل ، تشمل الأولى عقد جلسات العمل الخاصة بفرق العمل لوضع الخطط والآليات ؟عداد البحوث والدراسات حول القضايا المطروحة على أجندات المؤتمر وتبدأ من يوم السبت 11 ـ16 مايو.

فيما ستبدأ المرحلة الثانية من 18 ـ 30 مايو وسيتم خلالها النزول الميداني إلى عدد من الجامعات ومراكز البحوث في العاصمة وعدد من المحافظات لمناقشة وإثراء الدراسات والبحوث الأولية التي توصلت إليها فرق العمل مع التواصل مع فرق العمل في مؤتمر الحوار الوطني لشرح الرؤية الأكاديمية الأولية حول القضايا التي تناولها المؤتمر.

(الغاز المسال) تدعم التعليم والكهرباء بشبوة

قاسم الشاوش

> وقع محافظ محافظة شبوة، أحمد باحاج والمدير العام للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، جاك أزيبرت امس بصنعاء اتفاقيتي تعاون في مجال التعليم والكهرباء..

وتهدف الاتفاقيتان قيام الشركة بموجبها بدعم برامج محو الأمية ومواصلة برنامج المنح السنوية الجامعية للشباب من أبناء المحافظة. وكذا تمويل مشروع كهرباء لتوسعة الشبكة في مديرية رضوم ليستفيد من ذلك أكثر من 400 مستفيد جديد.

وبحسب الاتفاقية الأولى، ستتكفل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بفتح 18 فصلاً لمحو الأمية تستهدف حوالي ألف امرأة في المناطق الساحلية والمناطق المجاورة لأنبوب الغاز بمحافظة شبوة بهدف تقليل معدلات نسبة الأمية وتشجيع تعليم الفتاة.

تعز.. لجنة محلية تفشل في إيقاف اقتتال أبناء قراضة والمرزح

أكرم الرعوي

مازالت الاشتباكات المسلحة بين أبناء منطقتي قراضة والمرزح بمديرية صبر الموادم بمحافظة تعز متواصلة يومياً بشكل متقطع بسبب عدم التوصل إلى حل مرض للطرفين بشأن توزيع مياه الغيول والتي تعود جذور الخلاف بشأنها إلى ما قبل ثورة الـ26 من سبتمبر 1962م وصدرت فيها أحكام قضائية ولم يتم تنفيذها.

وقال مصدر محلي في مديرية صبر الموادم أن هناك أطرافاً تعمل على عرقلة أية جهود لإنهاء النزاع القائم بين أبناء منطقتي قراضة والمرزوح وآخرها المساعي الحميدة للحاج عبدالجبار هائل سعيد الذي بادر للتوسط لحل الخلاف وقام بزيارة لموقع الغيول ولكنه غادر الوطن إلى الخارج في مهمة عمل خاصة بمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، وأبناء قراضة والمرزوح ينتظرون النتائج التي سيتضمنها تقرير الحاج عبدالجبار هائل ورؤيته لحل الخلاف حيث يعتقد كل طرف أن الحل سيكون لصالحه،